والثالث هم المسلمون. قال ابن العربي والصحيح انهم الازواج
لان الضمائر كلها من طلقتم واحصوا ولا تخرجوهن على نكاح واحد
فرجع الى الازواج وكون الزوجات داخلة فيه بالاضافة لا بالاسم الخاص
لغة راجع ويتفق او يتعلق وليسكن او يتزوج وليبلغن نسبه
او ينتظر وهذه امور كلها مشتركة بينه وبين المرأة وتنفرد المرأة
دونه بالعدة وكذلك الحاكم يفتقر الى احصاء العدة للتوارث بها
وفصل الخصومة عند المنازعة وهذه فوائد لا امر بها احصاء العدة

قوله واتقوا الله ربكم اي لا تقصوه لا تخرجوهن من بيوتهن
اي ليس للزوج ان يخرجها من مسكن النكاح ما دامت في العدة ولا
يجوز لها الخروج ايضا لخوف الزوج الا لضرورة ظاهرة فان خرجت
اثمت ولا تنقطع العدة فان قيل ما الحكمة في قوله تعالى واتقوا الله
ربكم ولم يتكرر على قوله واتقوا الله. والجواب ان في ذلك من
الفائدة ما ليس في ذلك لفظ الرب فيفهم منه التربية
وينبه على كثرة الانعام بوجوه كثيرة فينبغي ان تكون في التقوى جدية
خوفا من فوت تلك التربية. فصل والرجعية والمبتوتة
في هذا سواء وذلك لصيانة ماء الرجل وهذا معنى اضافة البيوت
اليهن كقوله تعالى واذكرن ما يتلى عليكن في بيوتكن. وقوله تعالى
وقرن في بيوتكن فهو اضافة اسكان لا اضافة تمليك. وقوله
لا تخرجوهن يقتضي ان يكون حقا على الازواج. وقوله ولا يخرجن
يقتضي انه حق على الزوجات فلا يجوز لها ان تخرج ما لم تنقض
عدتها فان خرجت لغير ضرورة او حاجة اثمت. فان وقعت ضرورة
او خافت هدما او غرقا فلها ان تخرج الى منزل اخر وكذلك ان كانت
لها حاجة من بيع غزل او شراء قطن فيجوز لها الخروج نهارا ولا يجوز ليلا
فان رجعا استشهد واما حد فقالت نساؤهم لنستوحش في بيوتنا
فاذن لهن النبي صلى الله عليه وسلم ان يتحدثن عند احديهن فاذا
كان وقت النوم او اراد كل امرأة الى بيتها. واذن النبي صلى الله عليه
وسلم لخالة جابر لما طلقها زوجها ان تخرج لجذاذ نخلها واذا لزمتها
العدة في المسكن تقتدر اهنة وحاسبة والبدوية بيتوتة حيث يبتوت
اهلها فالعدة كذلك الانتقال في حقهم كالاقامة في حق المقيم. وقال
ابو حنيفة ذلك في المتوفى عنها زوجها. واما المطلقة فلا تخرج ليلا
ولا نهارا وهذا مردود بحديث فاطمة بنت قيس لما ارسل اليها
زوجها ابو عمرو بن حفص بتطليقة كانت بقيت من طلاقها
وارسل اليها وكيله بشعير فسخطته فقال لها والله ما لك علينا من شيء
فجاءت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت له قوله فقال لا نفقة
لك وفي رواية ولا سكنى فاستأذنت في الانتقال فاذن لها ثم
قال انتقلي الى بيت ابن ام مكتوم وانما انتقلت عند النكير النبي صلى الله
عليه وسلم اسامة بن زيد فارسل اليها مروان فيما روى ابو داود
يسألها عن الحديث في ذلك فقال مروان لم نسمع هذا الحديث
الا من امرأة سنأخذ بالعصمة التي وجدنا الناس عليها فقالت
فاطمة حين بلغها قول مروان فبيني وبينكم القرآن قال الله عز
وجل لا تخرجوهن من بيوتهن قالت هذا لمن كانت له رجعة فما تقول
لعل الله يحدث بعد ذلك امرا فاي امر يحدث بعد الثلاث تكيف

تقولون

تقولون لا نفقة لها اذا لم تكن حاملا فعلام تحبسونها لفظ مسلم
فيه ان الاية في تحريم الاخراج لا الخروج انما هو في الرجعية فاستدل
فاطمة ان الاية انما تضمنت النهي عن خروج المطلقة الرجعية لا غير
بصدد ان يحدث المطلقة رأي وارتجاعها ما دامت في عدتها فكانت
تحت تصرف الزوج في كل وقت. واما البائن فليس له شرعا من ذلك فيجوز
ان تخرج اذا دعت حاجة. قوله الا ان يأتين بفاحشة
قال ابن عباس وابن عمر والحسن والشعبي ومجاهد هو الزنا فتخرج وتقام
عليها الحد وعن ابن عباس ايضا انه النشوز على اهلها فحل لهم اخراجها
وعن سعيد بن المسيب انه قال في فاطمة تلك امرأة استطالت
على احمائها بلسانها فاقامها النبي عليه الصلوة والسلام ان تعتد في
كتاب ابي داود قال سعيد تلك امرأة فتنت الناس انها كانت
لسنة توصعت على يد ابن ام مكتوم الاعمى. قال عكرمة في مصحف
ابي الا ان يفحشن عليكم وتعدى هذا ان محمد بن ابراهيم بن الحارث
روى ان عائشة قالت لفاطمة بنت قيس اتق الله فانك تعلمين
لم اخرجت. وعن ابن عباس ايضا ان الفاحشة كل معصية كالزنا
والسرقة والبغي على الاهل وهو اختيار الطبري. وعن ابن عمر انها الكلام
الفاحش خروجها من بيتها في العدة ويعذر بما دونه الا ان يأتين
بفاحشة مبينة تخرج وهن من بيوتهن بغير حق اي لو خرجت كانت
عاصية. وقال قتادة الفاحشة المنشوز وذلك ان يطلقها على
النشوز فتتحول عن بيته. وقال ابن العربي هو ما قال انه الخروج
للزنا فلا وجه له لان ذلك الخروج هو خروج القتل والاعدام والكل
مستثنى من حلال وحرام. وامامن قال انه الزنا وهو مفسر فحديث
فاطمة بنت قيس. واما من قال انه كل معصية فهو لان الغيبة وغيرها
من المعاصي لا يبيح الاخراج ولا الخروج. واما من قال انه الخروج بغير حق
فهو صحيح وتقدير الكلام ولا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن شرعا
الا ان يخرجن تعديا. قوله مبينة قرئ بكسر الياء ومعناه ان الفاحشة
اذا ارتكبت فهي تبين نفسها فاحشة. وقرئ بفتح الياء المشددة والمعنى
انها مبرهنة بالبراهين ومبينة بالحجج. قوله وتلك حدود الله
اي هذه الاحكام المبينة احكام الله فلا تعتدوها والحد في اللغة المنع ومنه
قمن تجاوزها فقد ظلم نفسه واورد ها موزد الهلاك. قوله
لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك امرا اي الامر الذي يحدث الله ان يغلب
قلبه من بغضها الى محبتها ومن الرغبة عنها الى الرغبة فيها ومن عزيمة
الطلاق الى الندم عليه فيراجعها. وقال جميع المفسرين اراد بالامر
هنا الرغبة في الرجعة ومعنى الكلام التخيير على طلاق الواحدة التي
عن الثلاث فانه اذا طلق ثلاثا لا امر بيده عند الندم على الفراق والرغبة
في الازدواج فلا يجد للرجعة سبيلا. وقال مقاتل بعد ذلك اي بعد طلقة
او طلقتين امرا من الرجعة من غير خلاف. قوله لعل الله هذه الجملة
مستأنفة لا تتعلق بما قبلها لانه انجاء لم يتعلق بما قبلها في المعلقات
وقد جعلها البرجيات مما ينتفي ان يعد فيهن وقرر ذلك في قوله واذا دارك
لعله فتنة فتم فصالك بطلب تخيره. قوله فاذا بلغن اجلهن قربن
العامة اجلهن لان الاجل من حيث هو واحد واذا اختلفت اتوانعه بالنسبة
الى المعتدات. والضحاك وابن سيرين اجالهن جمع تكسير اعتبارا بأن اجل
هذه غير اجل تلك. فصل فمعنى قوله فاذا بلغن اجلهن اي قاربن